الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن الأعمال السياسية التي يجب أن تُوجّه إليها العناية الفائقة من قِبَل الأمة الإسلامية التي تحمل رسالة للناس، وتعمل على التحرر من نفوذ الأجنبي، إنما هي الأعمال المتعلقة بالدول الأجنبية، ولا سيما الأعمال المتعلقة بكفاح الدول الاستعمارية، وباتقاء خطر الدول الطامعة.. فيجب جعل تلك الأعمال السياسية في رأس القائمة من أولويات الأعمال وأن تكون لها الأفضلية على سائر الأعمال.

اقرأ في هذا العدد :

- تزايد الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي ...٢
- بعد عامين من الانقلاب، لا حل للكنانة إلا بالخلافة على منهاج النبوة ...٢
- مصالح الأمة الإسلامية ومصالح الدول الغربية الاستعمارية لا تتقاطع ...٣
- اليونان والطاغوت الثلاثي ...٣
- إيران وباكستان تعملان معًا لتقوية أعداء الإسلام والمسلمين ...٤
- الإطاحة ببعض المفسدين لا يحل مشاكل العراق ولا يُحسن الكهرباء ...٤

للتواصل مع الجريدة : info@alraiah.net +AlraiahNet/posts

جريدة الراية1954/c YouTube @ht_alrayah /rayahnewspaper

الأربعاء ٤ من ذي القعدة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٩ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

هايدن الرئيس السابق للسي أي إيه يفضح الوجه الكالح للسياسة الأمريكية

بقلم: عثمان بخاش*

في ٢٠١٥/٨/١١ بثت قناة العربية مقابلة مع الجنرال مايكل هايدن الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية (سي أي إيه) أدلى فيها بعدة مواقف تفضح واقع السياسة الأمريكية وتفصح عما في أذهان أصحاب القرار الأمريكي، ومن ذلك:

نعى النظام السياسي الذي فرضه الاستعمار الأوروبي على المنطقة بعد هدم الخلافة. ومع أنه أكد أن أمريكا والاتحاد السوفياتي، إبان الحرب الباردة بينهما، لم تسمحا بتعديل هذه الحدود، إلا أن الحدود التي فرضتها أوروبا كبتت، بحسب زعمه، خلافات بين مكونات هذه الكيانات المصطنعة لمدة ١٠٠ عام، ثم لم ينس أن يَظهر بمظهر المشفق الناصح بالتحذير من مغبة محاولة نفخ الحياة في تلك الأوضاع، ودعا بدلا من ذلك إلى إعادة صياغة الكيانات على أسس سليمة. وحين سئل عن حدود الخريطة الجديدة التي يقترحها أجاب أنه لا يعرف ولكنه يرفض أن يقوم طرف خارجي بمحاولة رسمها، وإنما يُترك ذلك لأهل المنطقة ليصوغوها بأنفسهم. يكاد المشاهد يرفع صيحات التكبير حين يذهل بالبساطة المتكلفة والبراءة شبه الظاهرة لهذا الثعلب وهو يحاول الظهور وكأنه من الأبطال الداعين إلى التحرر من الهيمنة الاستعمارية الغربية... لولا أن الحقائق الدامغة تكشف زيف دعواه. والقواعد الأمريكية المنتشرة في طول البلاد وعرضها برا وبحرا وجوا، وحماية أمريكا للنظم المجرمة التي تحارب الله ورسوله من مصر إلى تونس إلى سوريا والعراق، والغطاء الأمريكي للتمدد الإيراني في العواصم الأربع، وبطش عملائها في باكستان بأهل البلاد بينما قتلة السي أي إيه يصولون ويجولون في البلاد، فضلا عن فتح المجال الجوي أمام طائرات (الدرون) لتقوم بمئات عمليات الاغتيال تحت سمع وبصر الأنظمة المحلية، فكل هذا لا يشير إليه الخواجا هايدن فاعل الخير، وإنما يشير، بشيء من الحسرة، إلى التضحيات الجسام التي تقدمها القوات الأمريكية في العراق التي، بحسب زعمه، هي القوة الوحيدة التي تقاتل من أجل صيانة وحدة العراق، بينما كل القوى الأخرى تجهد لتفتيته!!!

وفي موضوع العراق يكشف هايدن أنه كان ضد اقتراح السيناتور جو بايدن (قبل أن يصبح نائبا لأوباما عام ٢٠٠٨) بتفتيت العراق إلى ثلاثة كيانات، فهايدن كان يرى أن هذا التقسيم ضد رغبات العراقيين، أما الآن فقد تغيرت الظروف وتغيرت رغبات العراقيين وعليه؛ فإذا رغبوا في تفتيت العراق فما على البيت الأبيض إلا أن يخضع لرغباتهم الشعبية الديمقراطية، مع أن القوات الأمريكية لا تزال تقاتل في سبيل وحدة العراق... أليس هذا هو الوجه الحضاري المستنير للاستعمار الأمريكي؟! فما بالكم يا قوم تتهجمون على العم سام ورسالته الحضارية؟!

ونسي هذا الأفاك هايدن أو تناسى أن أمة الإسلام تجمعها العقيدة الإسلامية التي هي في شغاف قلوب المسلمين من عرب وكرد وعجم، وأن محاولة الروس على أكثر من قرن لمحوها ارتدّت عليهم وبالاً في تركستان والقوقاز والقرم، كما أن سياسات الأنظمة العلمانية المسماة بالوطنية التي فرضها الاستعمار الغربي قد سقطت أمام وحدة العقيدة والشريعة الإسلامية، وأن المسلمين يتوجهون في صلاتهم إلى قبلة واحدة، ويصومون في شهر واحد، ويحجون إلى بيت الله، وأنه ما إن انطلقت صيحة «الشعب يريد إسقاط النظام» من ساحات تونس وجوامعها حتى ترددت أصداؤها في بلاد المسلمين كلها، بل حتى إن حركة «احتلوا وول ستريت» استوحت الشعار نفسه حين نزل المسحوقون بنار الرأسمالية البغيضة إلى

..... التتمة على الصفحة ٣

جولة على المقترحات المتعلقة بالأزمة السورية ومواقف الأطراف

بقلم: حاتم أبو عجمية - الأردن

بعد مضي حوالي أربع سنوات ونصف تقريبا على ثورة الشام وتآمر المجتمع الدولي على هذه الثورة، تزداد هذه الأيام حدة هذا التآمر وترتفع وتيرته على شكل مبادرات وتسويات من أطراف تبدو للناظر من أول وهلة مختلفة ومتعددة وكل طرف له مصالحه ويتعامل على أرض الواقع من زاوية معينة تختلف عن الآخرين، إلا أنها في حقيقتها كالعازفين في فرقة موسيقية يقودها «مايسترو» واحد هو الذي يعطي إشارة البدء لكل عازف ويتحكم في شدة النغمة ومداها علواً وهبوطا حسب المعزوفة التي يتحكم بها هذا «المايسترو»، وللتعرف على هذه المبادرات والمقترحات لحل أو لحلحلة الوضع في سوريا، ولماذا كثرت وازدحمت في هذا الوقت تحديدا؟ وتحديد الموقف منها ومن أصحابها، لا بد من جولة سريعة نستعرض فيها هذه المبادرات والمقترحات، وأهم بنودها، وأوجه الاختلاف والتوافق فيما بينها، والمطلوب حيالها.

بدأت هذه المبادرات قبل أسابيع عندما التقى بوتين والأمير محمد ولي ولي العهد السعودي، تقوم مبادرة الرئيس الروسي على قيام تحالف تركي - سعودي - سوري - أردني لمواجهة «المنظمات الإرهابية»، وبعد التخلص من هذه المنظمات يمكن البحث في موضوع سوريا والحل لهذه الأزمة، وبعد هذا اللقاء رشح في الصحافة عن لقاء بين الأمير السعودي ولي ولي العهد ورئيس مكتب الأمن القومي السوري علي مملوك - ولم ينف أي من الطرفين (السعودية ونظام بشار) حصول هذا اللقاء - وعرض عليه مبادرة سعودية جديدة تتضمّن انسحاب القوات الإيرانية واللبنانية والأفغانية والعراقية وغيرها من القوات الأجنبية التي تتواجد في سوريا وعودتها إلى بلادها، ثم إجراء انتخابات في سوريا تُشرف عليها الأمم المتحدة ثم يتولى الشعب السوري حل مشاكله بالطريقة التي يراها مناسبة.

بعدها بأيام التقى وزير خارجية روسيا ووزير خارجية أمريكا جون كيري ووزير خارجية السعودية في الدوحة لبحث الموضوع السوري، ثم التقى مرة أخرى في كوالالمبور وزير خارجية أمريكا ووزير خاجية روسيا، وبالتوازي مع هذه اللقاءات والمبادرات طرحت إيران مبادرتها التي تقوم على أربعة بنود هي: الوقف الفوري لإطلاق النار، تشكيل حكومة، تعديل الدستور السوري بما يضمن حقوق الأقليات، ثم إجراء انتخابات في سوريا. وكان دي ميستورا المبعوث الدولي لسوريا قد تقدم لمجلس الأمن بمبادرة - كما نشرت جريدة السفير – «تتضمن تشكيل لجان أربع، بحيث تتولى اللجنة الأولى بحث فك الحصار عن المحاصرين السوريين وتأمين المساعدات الغذائية والصحية، أما الثانية فتهتم بوضع الميثاق الوطني وصلاحيات هيئة الحكم، وتبحث اللجنة الثالثة القضايا العسكرية والأمنية والدمج بين القوى المسلحة وإعادة هيكلة الجيش فضلاً عن وقف إطلاق النار، وتضع اللجنة الأخيرة مشروعاً لإعادة إعمار سوريا، على أن يتزامن عمل هذه اللجان جميعها في آن واحد. وبذلك يعتقد دي ميستوراً أنه فوّض هذه اللجان المشكلة من سوريين مهمة وضع الصلاحيات وخريطة الطريق وصولاً إلى تسوية شاملة، أي أنه وضع ملامح حل سوري...» انتهى الاقتباس

..... التتمة على الصفحة ٣

الحكومة اليمنية ترد على مقترحات ولد الشيخ الأخيرة برسالة إلى الأمم المتحدة

أوضح عبد العزيز جباري، مستشار الرئيس هادي لـ«الشرق الأوسط»، أنه قام بإعداد رد على المقترحات العشرة التي قدمها إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الأممي لليمن، على الحكومة اليمنية الشرعية، حيث سيجري تقديمها إلى الأمم المتحدة اليوم «السبت» أو غدًا «الأحد»، وسيسلم نسخة منه للمبعوث ولد الشيخ، مشيرًا إلى أن المقترحات العشرة التي حملها من مسقط إلى الرياض مقر إقامة الحكومة المؤقتة، فيها التفاف على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦. وقال جباري في اتصال هاتفي، إن «المبعوث الأممي لليمن حمل معه بعض المقترحات خلال زيارته ما قبل الأخيرة، وعندما عاد من مسقط خلال لقائه مع الميليشيات الحوثية، تفاجأت الحكومة بالمقترحات التي يحملها، خصوصًا أن هناك قرارًا دوليًا، حيث اجتمعت الحكومة اليمنية، والقوى السياسية، ومستشارون للرئيس هادي، وقاموا بإعداد رد مفصل على المقترحات لقاء مسقط». وأشار مستشار الرئيس هادي إلى أن «أبرز مضامين رسالة الرد على المقترحات العشرة، تتضمن، الانسحاب من المحافظات اليمنية، خصوصًا العاصمة صنعاء، وكذلك بسط نفوذ الدولة على المدن والمحافظات، بما فيها صعدة، وتسليم أسلحة الدولة التي نهبتها الميليشيات الحوثية بمساعدة من الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، وإطلاق سراح المختطفين السياسيين والعسكريين، وكذلك الإعلاميين». (جريدة الشرق الأوسط)

الراية : واضح استمرار الخلاف بين الحكومة اليمنية التي تصر على تنفيذ القرار الدولي ٢٢١٦ وبين مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ الذي يعمل بتوجيه من الولايات المتحدة على إشراك الحوثيين في الحل السياسي بوصفهم شريكا أساسيا قويا في اليمن، ويعمل على تفريغ القرار الدولي ٢٢١٦ من معظم مضمونه.

إيران طرحت ترحيل سكان الزبداني

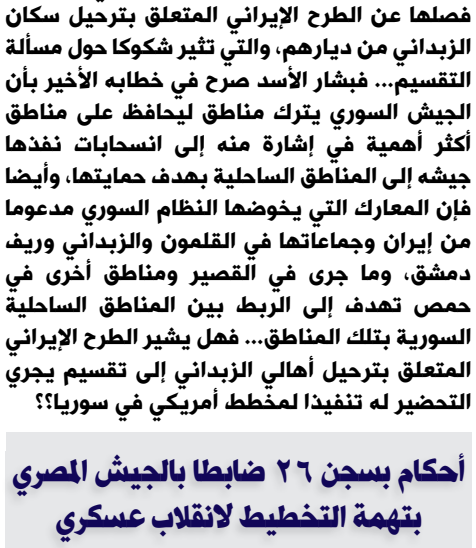

كشفت مصادر مطلعة لـ «العربية.نت» مقربة من فريق التفاوض السوري أن فشل الهدنة في مدينة الزبداني كان بسبب إصرار إيران على مشروع التغيير الديمغرافي، بحيث يتم إخراج المقاتلين والمدنيين من الزبداني والقرى المحيطة بها، في مقابل نقل أهالي كفريا والفوعة إلى بلدة القصير بريف حمص الحدودية مع مناطق سيطرة حزب الله في لبنان. وأضافت المصادر أن بلدة القصير التي سيطر عليها حزب الله في صيف عام ٢٠١٣ فارغة حالياً من أهلها، أي أن إيران تريد ملء المناطق الفارغة بتركيبة سكانية تغير من الطبيعة الديمغرافية لسوريا.. وتابعت أن «الثوار لا يريدون لأهالي كفريا والفوعة ترك قراهم ومنازلهم التي عاشوا فيها مئات السنين، فهذه أرضهم وقراهم ومن حقهم العيش فيها، وما تطرحه إيران يمهد لمشروع تقسيم سوريا طائفياً، وهو ما يضر بأهالي كفريا والفوعة أنفسهم». (العربية نت)

الراية : هناك العديد من الأمور التي لا يصح فصلها عن الطرح الإيراني المتعلق بترحيل سكان الزبداني من ديارهم، والتي تثير شكوكا حول مسألة التقسيم... فبشار الأسد صرح في خطابه الأخير بأن الجيش السوري يترك مناطق ليحافظ على مناطق أكثر أهمية في إشارة منه إلى انسحابات نفذها جيشه إلى المناطق الساحلية بهدف حمايتها، وأيضا فإن المعارك التي يخوضها النظام السوري مدعوما من إيران وجماعاتها في القلمون والزبداني وريف دمشق، وما جرى في القصير ومناطق أخرى في حمص تهدف إلى الربط بين المناطق الساحلية السورية بتلك المناطق... فهل يشير الطرح الإيراني المتعلق بترحيل أهالي الزبداني إلى تقسيم يجري التحضير له تنفيذا لمخطط أمريكي في سوريا؟؟

أحكام بسجن ٢٦ ضابطا بالجيش المصري بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري

قضت محكمة عسكرية في مصر بالسجن لفترات متفاوتة على ٢٦ ضابطا بالجيش برتب مختلفة بعد إدانتهم بتهم شملت التخطيط لانقلاب عسكري. ومن بين المحكوم عليهم أربعة ضباط متقاعدون برتبة عقيد، حسبما قالت مصادر عسكرية لبي بي سي. وهذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها حكم ضد عسكريين حاليين وسابقين بتهم تتعلق بمحاولة الانقلاب العسكري بعد عزل الجيش للرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في ٣ يوليو/ تموز من عام ٢٠١٣ بعد مظاهرات شعبية ضده. وشملت التهم إفشاء إسرار عسكرية والانضمام لجماعة الإخوان، التي تصنفها الحكومة «تنظيما إرهابيا». (بي بي سي عربي)

raya_no_39.indd 1 17.08.2015 21:41:05

نظرات سياسية

تزايد الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي

بقلم: أحمد الخطواني

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى نقلت القيادة الإيرانية جُل ثقلها السياسي والأمني باتجاه الصراع في سوريا والعراق ولبنان واليمن والكويت والبحرين، ومن أحدث الأمثلة على بروز ذلك الثقل وجود مخالب إيرانية جديدة تعبث باستقرار وأمن هذه الدول بشكل لا يخفى على أحد؛ ففي سوريا تُباشر إيران بنفسها المفاوضات حول مصير مدينة الزبداني منحيةً جانباً حكومة الطاغية بشار، وفي العراق تقوم بتوفير الملاذ الآمن لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي بعد افتضاح أمره فيما يتعلق بملف الفساد، وبعد انكشاف أوامره بانسحاب الجيش العراقي أمام تقدم ميليشيات تنظيم الدولة في الموصل والرمادي، وفي لبنان تتمادى إيران في التدخل المباشر من خلال سفيرها ودبلوماسييها، أو من خلال حزبها اللبناني حزب الله في كل شؤون الحكم فيه، بحيث تحولت الدولة اللبنانية إلى ما يُشبه الرهينة التي لا تقطع أمراً إلا بعد أخذ موافقة إيران عليه، وفي اليمن فقد وضعت إيران كل ثقلها لمنع هزيمة الحوثيين هزيمة ماحقة أمام ميليشيات المقاومة الشعبية، ومحاولة إعادة تموضع قواتهم في مناطق نفوذهم التقليدية في شمال اليمن، وفي الكويت والبحرين حيث توجد فيهما أقليات شيعية تعمل إيران على تحريك خلايا نائمة تابعة لها تقوم بالعبث بأمنهما وإثارة الفوضى فيهما.

تقوم إيران بذلك كله بغطاء أمريكي كامل، فقد سبق وأن وجّه الرئيس الأمريكي باراك أوباما عدة مرات رسائل إلى السعودية ودول الخليج كان آخرها قوله إنّ: «على السعودية وإيران البدء في الاعتراف بأن العداء بينهما مجرد أوهام زائفة كأي شيء آخر، وأن ما يمثله داعش أو انهيار سوريا أو اليمن أو غيرهما، هو أكثر خطرا مما تشعران به من عداء متبادل».

وأضاف أوباما في مقابلة إعلامية له مع شبكة CNN الأحد الماضي: «إن الاتفاق النووي الإيراني، يمكن أن يؤدي إلى زيادة التعاون بين دول يسود الشعور بالعداء بينها»، كذلك ما ظهر من دفاع مستميت لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري أمام الكونغرس الأمريكي عن إيران والاتفاق النووي معها، وقوله إنّ نقض الاتفاق يعني سقوط الدولار الأمريكي بوصفه العملة العالمية الأولى.

إنّ هذا الدفاع الأمريكي المستميت عن إيران يُفهم منه أنّ الدولة الإيرانية، أصبحت شريكاً سياسياً لدول المنطقة في حل أهم قضاياها، وأنّه من دون إيران لا يوجد حل، لذلك نشطت الوساطات والتحركات، وكثرت المبادرات والمشاريع التي تأخذ إيران بعين اعتبارها.

وحتى السلطة الفلسطينية فإنّها بعد الاتفاق النووي تُهيئ نفسها لإرسال عباس زكي أو جبريل الرجوب أو غيرهما من رجال السلطة البارزين إلى طهران للتحضير لزيارة رئيس السلطة محمود عباس إلى طهران، وهذا ما يؤهل إيران في المستقبل للعب دور الوسيط بين حركتي فتح وحماس، والانخراط أكثر في الشؤون الفلسطينية، وهو ما يترتب عليه وجود علاقات بشكل أو بآخر مع الكيان اليهودي.

ولم يعُد خافياً على أحد أنّ الدور الإيراني في المنطقة يتماهى تماماً مع السياسة الأمريكية، فعلى سبيل المثال تُركز إيران في سوريا على الدفاع عن منطقة العاصمة دمشق والساحل وما بينهما من تواصل جغرافي ديموغرافي يؤدي فيما يؤدي إليه في المستقبل إلى إخراج دويلة في منطقة يغلب عليها العنصر الطائفي النصيري والشيعي، وهذا ما أشارت إليه حركة أحرار الشام التي تُفاوض الإيرانيين حول مدينة الزبداني، والتي قالت بأنّ إيران قد اقترحت عليها إخراج المقاتلين والمدنيين على حدٍ سواء من مدينة الزبداني وليس إخراج المقاتلين فقط، وهو ما يعني تهجير القاطنين من المدنيين من أبناء المدينة..

فما تفعله إيران في سوريا يتماشى مع ما تخطط له أمريكا في المنطقة من مشاريع للتقسيم فيها.

وهكذا نجد أنّ الدور الإيراني في المنطقة عموماً يصب في مصلحة أمريكا من حيث تمزيقها إلى دويلات جديدة، وفرض النفوذ الأمريكي المباشر عليها.

لكن لا إيران ولا أمريكا ستنجح في تغيير الناحية الديموغرافية في المنطقة بإذن الله، لأنّ رابطة الإسلام هي الأقوى من بين كل الروابط، ولأنّ المشروع الإسلامي الصادق مشروع دولة الخلافة في بلاد الشام بشكل خاص هو مشروع لا يتقدم عليه أي مشروع آخر، وستفشل بالتالي إيران كما ستفشل أمريكا في فرض أجندتهما الاستعمارية على بلاد الثورات العربية ■

بعد عامين من الانقلاب، لا حل للكنانة إلا بالخلافة على منهاج النبوة

بقلم: حامد عبد الغفور

غيرت ثورة يناير الكثير لدى أبناء الكنانة، فقد كسرت حاجز الخوف الذي قيدهم لعقود طويلة يحكمهم فيها حكام عملاء للغرب الكافر، الذي جعل السيادة فيهم لمبدئه الرأسمالي وسلبهم حقهم وإرادتهم وسلطانهم، فلا ينصبون حاكمهم إلا بشكل صوري يضمن وصول من يرتضيه الغرب من عملائه لحكم البلاد راعيا لمصالح الغرب لا مصلحة أهل الكنانة والأمة بعمومها، ناهبا حقوقهم ممتهنا لكرامتهم، مضيقا على كل الأفراد والحركات التي تسعى للتغيير، حتى استيأس أهل الكنانة وظن ظانهم أنه لا أمل في التغيير في الأجيال الحالية، حتى قيل أن أكثر المتفائلين قبل يناير كان يرى أن الذي سيخلف مبارك في حكم مصر لن يكون إلا ولده جمال الذي كان يعد لتوريثه الحكم على غرار ما تم مع بشار أسد، إلى أن كانت الهزة التي رجت بلاد الإسلام في تونس وتبعتها مصر واليمن وليبيا ثم الشام، الهزة التي رأينا عملاء الغرب يتساقطون كالذباب على إثرها وتبين للجميع أنهم نمور من ورق وأن الأمة أقوى منهم متى تحققت فيها ولديها إرادة التغيير، إلا أن الغرب حرص ومنذ اللحظة الأولى على إبقاء ثورة الكنانة تحديدا بلا قيادة فعلية أو قيادة فكرية وسعى إلى دس عملائه لركوب موجتها كما حدث ورأينا، وساعد أمريكا صاحبة السيادة في مصر على ذلك اتصالها المباشر مع قادة الجيش المصري وارتباط رجال المال والأعمال والإعلام بها فكان التحول الذي رأيناه بالتخلي عن مبارك والتحول إلى قادة العسكر المرتبطين بأمريكا والطامعين في السلطة، والذين أعدتهم أمريكا مسبقا للعب تلك الأدوار، إلا أن هذه اللعبة لم تنطلِ على أهل الكنانة الذين طالبوا بإسقاط حكم العسكر وسمعنا هتافاتهم المدوية التي تخرج من حناجر صادقة تهتف بسقوط العملاء الخونة واحدا تلو الآخر، إلا أن خلو الساحة من قيادة فكرية وقيادة فعلية واعية ساعد أمريكا على نيل مرادها والالتفاف حول الثورة ومطالبها والتعامل مع بعض الحركات الفاعلة فيها، بل والاتفاق مع هذه الحركات سواء أكانت حركات إسلامية أم علمانية على تحقيق بعض المكاسب الخاصة كتولي بعض المناصب والحصول على بعض الفرص مقابل بقاء النظام والمبدأ الرأسمالي حاكما مهيمنا مسيطرا، وإن تغيرت وجوه منفذيه ولو اكتست بالعمائم وتزينت باللحى، فكان ما رأينا من تسليم السلطة في مصر وبعد مداولات إلى الإخوان بقيادة مرسي ثم إلصاق كل فشل حققوه بالإسلام الذي لم يحكم ولم يختبر في الأساس، ثم الانقلاب عليهم مدعين أنه انقلاب على الإسلام وعلى الدولة «الدينية» التي كان مرسي والإخوان يسعون لإقامتها، كل هذا حدث رغم أن قادة الإخوان كانوا يخاطبون الغرب خطابا خانعا يظهر فيه الركون والميل والسعي لنيل رضا الغرب وتأييده ودعمه، ظهر هذا في تأكيدهم في مواضع كثيرة على الاعتراف بكافة الاتفاقيات الدولية والسعي للحفاظ عليها ومنها بالطبع معاهدة كامب ديفيد مع كيان يهود ناهيك عن اعترافهم بها كدولة جارة، بل والأكثر من ذلك أنهم تملصوا من وعودهم لمؤيديهم بتطبيق الشريعة وأصبح ما بين مبرر لعدم تطبيقها أو مدع أنها مطبقة بالفعل كما صرح مرسي بأنها مطبقة من زمن مبارك ومن خلال دستوره، بما في ذلك من تدليس وتمييع لقضايا الأمة وخدمة للغرب الكافر، ورغم هذا كله انقلب عليهم الغرب ونكل بهم وبأهل الكنانة واستباح دماءهم وأعراضهم كما رأينا ونرى، وأصبحت لغة الرصاص واستباحة الدماء هي لغة خطاب نظام العسكر ما بعد الانقلاب مع كل معارضيهم، والإسلاميون منهم بخاصة، لكونهم هم فقط من يسعون إلى إزالة النظام كله لكونهم يحملون مبدأ آخر وإن لم يدركوا هذا، بخلاف العلمانيين فلا عقيدة عندهم وهم مطية الغرب وصنيعته أيضا فلا خوف منهم.

والآن وبعد مرور أكثر من عامين على مرور هذا الانقلاب وما تلاه من فض لاعتصامي رابعة والنهضة وما صاحبهما من مجازر ومذابح يشيب لها الولدان، وبعد ما ادعاه العسكر من سعيهم لتحقيق عيش آمن رغيد لأهل الكنانة فهل تحقق لأهل الكنانة رغد عيش أو عادت لهم كرامة؟! وهل نما اقتصاد الكنانة وازدهر؟! وهل تحقق الأمن الموعود الذي طالما تحدث عنه السيسي وزمرته؟

إن ما يحدث في مصر ما بعد الانقلاب وما نراه من سياسات أمنية واقتصادية تعطي العسكر ومن لف لفيفهم كل الصلاحيات والامتيازات جعلت مصر على فوهة بركان على وشك الانفجار في أي لحظة فما نراه من ثكنات متنقلة وتحويل أقسام الشرطة إلى قلاع حقيقية تذكرنا بقوله تعالى ﴿وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾ وما صدر من قوانين وتشريعات تطلق يد الشرطة والجيش في القتل والتنكيل دونما حساب ولا عقاب ولا رقابة فقط على الهوية والشبهة والتهمة جاهزة مسبقا (الإرهاب)، ثم ما رأيناه من تغول للجيش اقتصاديا في الكنانة وتحوله إلى مؤسسة اقتصادية عملاقة تلتقم كل ما تطاله من أعمال داخل السوق المصري، فبخلاف محطات الوقود والمطاعم والفنادق رأينا اللحوم والمنتجات الغذائية ثم رأينا الهيئة الهندسية وهي تلتقم المشاريع العملاقة بالإسناد المباشر تبعا لما سبق من قرارات، ثم رأينا الوهم العملاق المسمى بقناة السويس الجديدة والتي لا تعدو كونها تفريعة صغيرة ليست على مستوى ما سبقها من تفريعات لم يُصنع لها تلك الضجة ولم ينفق عليها مثل هذا الكم من أموال أهل الكنانة.

إن المتابع لكل تلك السياسات التي ينتهجها عسكر أمريكا ليدرك أنهم يسعون إلى أحد أمرين؛ فإما إخضاع أهل الكنانة خضوعا كاملا وإعادتهم لا إلى ما قبل ثورة يناير بل إلى ما هو أسوأ منها بكثير، أو تحويل مصر إلى سوريا أخرى وإشعالها بما يلتهم الأخضر فيها واليابس، وإن الذي مكن العسكر وأعطاهم الفرصة ومنحهم القدرة على فعل ذلك هو الركون للغرب الكافر والتوجه إليه بالخطاب تلو الخطاب وتطمينه وإعطاؤه من الضمانات ما يشاء، وأكثر رأينا تصريحات البعض قبل تولي الحكم وهم يعلنون احترامهم لاتفاقية كامب ديفيد وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ثم رأينا رفع علم الاستعمار علم سايكس بيكو والقسم على المحافظة على الديمقراطية واستقلالية مصر وسيادتها في مخالفات صريحة للشرع ثم رأينا الحكم بغير ما أنزل الله وما تلاه من انقلاب، ورغم كل هذا ورغم أن الغرب أدار ظهره لهم رأيناهم على منصة رابعة وإلى الآن يخاطبون الغرب بلغته ومبدئه متخلين عن مبدأ الإسلام، فرأيناهم يعلنون تمسكهم بشرعية الديمقراطية التي أوردتهم المهالك بدلا من أن يكفروا بها كما كفر بها سادتهم وبدلا من رفع راية الإسلام راية رسول الله ظلوا يرفعون راية الاستعمار التي ترمز إلى تقسيم الأمة وتفتيتها، كل هذا طمأن الغرب وجعله يطلق يد السيسي قتلا وحرقا واغتصابا واعتقالا لكل من يتفوه بكلمة حق من أهل الكنانة، لكل من يرفع صوته معترضا ولو بشطر كلمة، فإذا نجح في عقاب أهل الكنانة وكبح جماحهم فقد أثمر عمله، وإن فشل فبديله جاهز وموجود ويقدم كل التنازلات المطلوبة وأكثر.

إلا أن المعادلة صعبة فهي ليست بين طرفين اثنين فقط بل هناك طرف ثالث وربما أطراف؛ فهناك أهل الكنانة الثائرون الراغبون في استعادة كرامتهم المسلوبة وثرواتهم المنهوبة والعيش الرغيد، وهؤلاء هم سواد الناس وعامتهم وهم الطرف الأقوى في تلك المعادلة، وهؤلاء بدأ صبرهم ينفد بعد عامين من خداع العسكر وبيعهم الوهم، ولن يحقق طموحهم برامج الاقتصاد الرأسمالي ولا هيمنة العسكر على اقتصاد الكنانة، ولا يعالج فقرهم المدقع عربات الخضار ولا العمل على التكتك كما أشار رئيس الوزراء، كما لن يعيد لهم كرامتهم ما نراه من قلاع تشيد هنا وهناك وعودة للدولة البوليسية بأبشع أشكالها، بل الذي يحقق لهم كل هذا وأكثر هو تطبيق الإسلام كاملا شاملا في دولة خلافة على منهاج النبوة، تعيد الكرامة المسلوبة وتحفظ الدماء والأعراض وتقر العدل في الأرض وتنشر الأمن والأمان بلا قلاع ولا حصون، بل بإحقاق الحق والعدل، وتعيد ما نهبه الغرب من ثروات وتحفظ على الأمة ما في يدها وتعطي كل ذي حق حقه، هذا ما يحتاجه أهل الكنانة والأمة بعمومها، دولة لا تجبي ولا تمنع ولا تأخذ بل ترعى وتعطي وتمنح، دولة على منهاج النبوة؛ ولهذا سيظل أهل الكنانة كما نراهم في حالة الثورة وإن بقي العسكر على رأسهم سنوات حتى يتسلم الأمر المخلصون الواعون القادرون على قيادة أهل الكنانة وتوجيههم نحو الخلافة على منهاج النبوة تنهي ما هم فيه من اختلاف وتجمعهم على قلب رجل واحد وتصرع بهم الرأسمالية ورجالها وتعيد لمصر مكانتها في حفظ الإسلام والذود عنه وعن شرعه ودولته ■

مدير سلطة الموانئ في وزارة المواصلات «الإسرائيلية»: مشروع قناة السويس الأخير منح «إسرائيل» فرصة غير مسبوقة..

في دراسة أعدها يغآل مور، مدير سلطة الموانئ في وزارة المواصلات «الإسرائيلية»، ونشرها في مجلة دورية تصدر عن مركز أبحاث الأمن القومي «الإسرائيلي»، قال إنه سيكون بإمكان «إسرائيل» أن تقيم الآن مرافئ قريبة تساعد في تقديم الخدمات اللوجستية للسفن التي تبحر في قناة السويس. وأشار مور في دراسته إلى أن قدرة مصر على القيام بمثل هذه المشاريع حاليا محدودة، معتبرا أن هذه تمثل فرصة نادرة بالنسبة لـ «إسرائيل». واعتبر مور أن مشروع قناة السويس الأخير منح «إسرائيل» فرصة غير مسبوقة لتحسين قدرتها على تسويق منتوجها الكبير من الغاز الطبيعي. واعتبر مور أن وجود مصر حاليا تحت حكم حليف مثل نظام السيسي يسهم في تأمين حركة الملاحة البحرية التي عبرها يتم التبادل التجاري «الإسرائيلي»، مشيرا إلى أن ٩٠ بالمئة من التجارة «الإسرائيلية» تتم عبر النقل البحري. (عربي ٢١)

الراية: **في الوقت الذي لا يزال البعض يجادل في أن تنفيذ السيسي لمشروع قناة السويس الأخير إنما هو لمصلحة أهل مصر.. يخرج مسؤول في كيان يهود ليتحدث عن حجم المنافع الذي يعود به مشروع السيسي في قناة السويس على كيان يهود واقتصاده.**

كيري ينهي زيارة تاريخية لـ «كوبا»

وصف وزير الخارجية الأمريكي في ختام زيارة إلى كوبا فتح سفارة بلاده في هافانا بالخطوة «التاريخية»، لكنه وضع مسألة حقوق الإنسان شرطا أساسيا لمزيد من الانفتاح بين البلدين. وقال كيري في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الكوبي برونو رودريغيز: «اليوم نقوم بخطوة تاريخية، وأضيف أنه كان ينبغي أن تجري قبل ذلك في الاتجاه الصحيح. ونحن مصممون على السير قدما». وفي مقابل الإشادة بإعادة العلاقات رسميا، شدد كيري على ضرورة النهوض بحقوق الإنسان في الجارة الشيوعية. وأكد في هذا السياق أن «الكونغرس لن يصوت بأي شكل على رفع الحظر الاقتصادي عن هافانا، إذا لم يحرز الكوبيون تقدما في هذه القضايا». وردا على هذه التصريحات أبدى الوزير الكوبي استعداد بلاده لمناقشة كل القضايا، وأضاف رودريغيز: «نحن أيضا نشعر بقلق لمسألة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة». (موقع فضائية الحرة)

مصالح الأمة الإسلامية ومصالح الدول الغربية الاستعمارية لا تتقاطع

بقلم: بلال المهاجر - باكستان

تدّعي الدول القائمة في العالم الإسلامي أن مصالحها تتقاطع مع مصالح الدول العالمية، ومنها الدول الكبرى بقيادة العالم الغربي الحر، وعلى رأسه أمريكا، متذرعة بتشابك المصالح العالمية، وبأن العالم بات قرية صغيرة، وبأنه لا يمكن لتلك الدول «الصغيرة» أن تخرج عن المنظومة الدولية التي تقودها الدول الكبرى، ومنها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ونحن هنا لسنا بصدد بحث هذه المزاعم التي تسوقها الدول «الصغيرة» القائمة في العالم الإسلامي، فهي دول فاشلة، حكامها ليسوا حتى حلفاء مع الدول الكبرى كما يدّعون بل عملاء لها، وهي دول لا تحكم بالإسلام، وحتى مسمى دولة يطلق عليها مجازًا، فهي مجموعة من العصابات، لا أكثر من ذلك، وهي لا تزن علاقاتها الدولية بميزان الأحكام الشرعية، فالأحكام الشرعية لا تعنيها، وأخيرًا فَقَدْ فَقَدَ كل قريب وبعيد الأمل من هذه الأنظمة، فهي غارقة إلى أذنيها في وحل التبعية الغربية، وولاؤها ليس للأمة الإسلامية.

إنما نريد تسليط الضوء في هذه المقالة على تذرع بعض الحركات الإسلامية «الجهادية»، وخاصة في بلاد الربيع العربي، ومنها الكتائب المقاتلة في الشام، وتذرع الحركات الإسلامية الأخرى، بأن مصالحها أو مصالح المسلمين وثوراتهم تتقاطع «أحيانًا» مع مصالح الدول الغربية! فننصحهم في هذه المقالة، عاملين بما جاء في قول رسول الله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» صحيح مسلم. ولا نريد في هذه المقالة أن نخرج عن البديهيات الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة، أو عمّا يعرفه كل مراقب للواقع الحالي والسابق لعلاقة المسلمين بالدول الغربية.

إنه مما لا شك فيه أن المصلحة الشرعية التي لا يختلف عليها المسلمون هي العمل الذي تتحقق منه مرضاة الله سبحانه وتعالى بالتقيد بالأحكام الشرعية، سواء أوافقت تلك الأحكام أهواءنا أم لم توافقها، ونحن مهما ارتقى وسما تفكيرنا فإننا لن نكون أكثر حكمة من الله سبحانه وتعالى، والعياذ بالله، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾، لذلك يجب علينا أن نتقيد بالأحكام الشرعية التي جاءت من الحكيم الخبير؛ لأن التقيد بها يرضي الله، ولأن غيرها من الأحكام لا تصلح حالنا، وقد أكّد الله سبحانه وتعالى على هذا الأمر في قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. من هنا فإن على الكتائب المقاتلة في سبيل تحرير بلاد المسلمين وتحكيم شرع الله فيها أن تتقيد بالأحكام الشرعية كلها، ولو ظنّت ذلك صعبًا ويجعل وصولها لغايتها المشروعة مستحيلًا، بل يجب أن توقن بأن النصر هو فقط من عند الله العزيز الحكيم، ولن ينزل الله سبحانه وتعالى النصر عليها إلا إذا تقيدت بالأحكام الشرعية، ولو قضت في سبيل ذلك، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

إن واقع الدول الغربية الصليبية الكافرة هو أنها عدوة لله عز وجل ولرسوله ﷺ وللمؤمنين، وتكفي معرفة هذه الحقيقة عن هذه الدول حتى ينفض المسلمون عنها ولا يسالموها أو يفاوضوها أو حتى يطلبوا العون منها، ولو كانوا في وادٍ سحيق، فقد قال رب العزة: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾، فالله سبحانه وتعالى يؤكد لنا أن الكافرين لا يحبون الخير لنا، قلّ أم كثُر. أفبعد قول الحق سبحانه وتعالى يأتي من يقول بأن أمريكا مثلًا تحب لنا أن نحكم بما نحب من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، وتكره أن يحكمنا الطغاة أمثال بشار؟! هذا وإن غفل البعض عن هذا النص الصريح، وراحوا يلتقون بالكفار وأعوانهم من حكام العرب والمسلمين (عرابي الغرب)، فإن عليهم أن يعرفوا سلفًا نتيجة تلك اللقاءات، ليس ضربًا من الغيب، بل علمًا بقول الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾.

إن مصالح الكفار لا تتقاطع مع مصالح المسلمين أبدًا، وهذا قول واحد مقطوع به في دين الله، ولا يجوز لمن حمل سلاحه في يد وروحه في اليد الأخرى أن تغيب عنه هذه الحقيقة، ومن غابت عنه يكون بحق قد غيبها هو، فهي لا تغيب عن الحافظين لكتاب الله العاملين لتطبيقه، إنما تغيب عن المتسلقين الذين يسعون لمنصب هنا أو جاه هناك، ﴿... فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾. لذلك ندرك بأن المجاهدين المخلصين لا يلتقون مع الكفّار أو أعوانهم، وإنما الذين يلتقون بهم هم المندسون على ثورات الأمة، الذين يعملون مع الغرب الكافر والأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية التابعة له.

إن حوادث خذلان الغرب الكافر للمسلمين الذين ظنوا به خيرًا كثيرةٌ، بل ولم تتخلف مرة واحدة. فقد ظن المجاهدون في أفغانستان أن مصالحهم تتقاطع مع العالم الحر وعلى رأسه أمريكا في الإطاحة بالاتحاد السوفيتي وكنسه عن أرض أفغانستان، فإذا بالغرب ينقلب عليهم بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي، فقد استغل الغرب المجاهدين وتغلغل في صفوفهم وعلم عنهم كل صغيرة وكبيرة مباشرة ومن خلال النظام الباكستاني العميل لأمريكا، فسهل عليه القضاء على إمارتهم، في يوم أو بضعة أيام. وكذلك المجاهدون الذين أطاحوا بطاغية ليبيا، الذين ظنّوا بأن دعوات الغرب للتحاور وبناء دولة مدنية هو لصالحهم ولصالح إسلامهم، فإذا بالغرب يريد منهم أن يوطدوا للدولة المدنية العلمانية التي لا تسمح إلا لفلول الطاغية الهالك وأسياده في لندن بالنفاذ. وكذلك حصل مع «الإسلاميين» في مصر.

يجب على الحركات الإسلامية التي تعمل من أجل الإطاحة بالأنظمة الكافرة في بلاد الربيع وغيرها من بلاد المسلمين قطع جميع حبال التواصل مع الكافر الغربي وعملائه في أنظمة الضرار في العالم الإسلامي؛ من غساسنة ومناذرة العصر الحديث، من أحفاد أبي رغال، ويجب عليهم الوثوق بنصر الله إن هم استقاموا، فالله سبحانه وتعالى مولاهم، وهو نعم المولى ونعم النصير. ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ ■

تتمة : جولة على المقترحات المتعلقة بالأزمة السورية ومواقف الأطراف

وقد ذكرت وزارة الخارجية الروسية أن وزير الخارجية سيرغي لافروف ونظيره الأمريكي جون كيري ناقشا في اتصال هاتفي بينهما إمكانية إجراء حوار بين دمشق والمعارضة تحت رعاية الأمم المتحدة.

يرى وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير فيما يتعلق بالحرب الأهلية في سوريا أن هناك استعدادا متزايدا للتوصل لتسويات تهدف إلى حل سلمي.

وقال شتاينماير في تصريحات لصحيفة (بيلد أم زونتاج) الألمانية الأسبوعية في عددها الصادر الأحد إن النزاع في سوريا على مشارف «نقطة تحول». وأضاف: «أن نظام الأسد ضعف عسكريا وأن زحف تنظيم الدولة الإسلامية يعرض الدول المجاورة أيضا للضغط. لذا يزداد الاستعداد للتوصل لتسويات، كما أن الاتفاق النووي مع إيران أسفر عن حراك في الدبلوماسية الإقليمية».

والخلاصة أننا أمام أربع مبادرات (روسية وسعودية وإيرانية والأمم المتحدة)؛ قسم منها يرى ضرورة تطبيق هذا الحل مع بقاء الأسد في السلطة إلى حين اكتمال العملية، والفريق الآخر يرى أنه من غير المقبول أن يكون الأسد موجوداً في أية عملية من هذا النوع - وهنا هدف خبيث بجعل شخص الرئيس الأسد هو المشكلة والقبول بتغييره فقط للخروج من الأزمة - فالنظام السوري سارع بإعلانه قبول المبادرة الروسية بينما رفضتها المعارضة والسعودية على لسان وزير خارجيتها الجبير، في حين رفض النظام مبادرة إيران وقبلت الأطراف مبادرة دي مستورا وهكذا دواليك...

في الثورة السورية هناك طرفان اثنان لا ثالث لهما، الأطراف الدولية كلها بقيادة أمريكا وفقط أمريكا ولاعبيها على الأرض: النظام السوري المجرم وإيران وروسيا (وكيل أمريكا في سوريا) ويلحق بهم تركيا والسعودية عملاء أمريكا ومن قبل أن يرهن إرادته وسلاحه لهذه الدول أو غيرها، وقد رأينا ماذا فعلت أمريكا في العراق - الدولة الفاشلة - بعد أن دمرتها وأسلمتها لإيران. والطرف المقابل شعب ثائر على الظلم والعبودية والتبعية يريد التحرر من أنظمة عميلة للغرب وأعلنها منذ اليوم الأول للثورة هي لله هي لله، ومن يمثله ويحمل هذه الغاية (هي لله) من المجاهدين المخلصين، فكل هذه المبادرات والتحركات وقبولها من جهة ورفضها من جهة أخرى، كل هذا محاولات من أمريكا وممن يخدمها لكسر إرادة شعب عظيم وترويضه ليقبل بما تريد أمريكا... ولا يكون الحل إلا بتغيير جذري للنظام وأعوانه ورفض المخططات الأمريكية التي يحرم الركون إليها، ولا يكون ذلك إلا بتوحيد القوى الثائرة على غاية واحدة هي لله هي لله؛ بجعلها خالصة صافية لله وحده بكل ما يعني الشعار الذي انطلقت الثورة لأجله ■

اليونان والطاغوت الثلاثي

بقلم: د. محمد ملكاوي

لقد وقعت اليونان فريسة للثلاثي الظالم: صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية. حيث فرضت هذه الثلاثية على اليونان بيع ما تملكه الحكومة من حصص في مؤسسات سيادية في الدولة تحت ذريعة إنقاذ الاقتصاد المتهالك. وقد صرح المفوض الأوروبي هوزي مانويل بروسو بأن سياسة بروكسل في إسداء القروض وفرض الشروط تسلب الدول سيادتها على ممتلكاتها. وقد أكدت المستشارة الألمانية هذه الحقيقة بقولها أن على دول المجموعة الأوروبية أن تسلم سيادتها القومية لبروكسل فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية وميزانيتها وسياسة العمل والضرائب. وقد أصرت ألمانيا تحديدا على إجراء عمليات خصخصة شاملة في اليونان من أجل الاستمرار في دعم اليونان في القروض تفاديا لانهيار الاقتصاد اليوناني. ومن المقرر أن تخضع لسياسة الخصخصة في اليونان قطاعات الطاقة ممثلة بمؤسسات الغاز والبترول، وقطاعات الماء في سالونيك وأثينا، وقطاع المواصلات ممثلا بمطار أثينا والمطارات الداخلية والقطارات، وقطاع البريد والصناعات العسكرية. ومن المتوقع أن لا توفر مبيعات هذه القطاعات أكثر من ٢٥ مليار يورو بدلا من ٥٠ مليار يورو كان من المتوقع سابقا. وقد علق بول كروجمان الحائز على جائزة نوبل بقوله إن هذه الإجراءات تشبه تلك التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد قبل عقود عدة على دول الجنوب والتي كانت بمثابة عقوبة قاسية للفقراء ومكافأة للأغنياء الذين زاد ثراؤهم على حساب ممتلكات الشعب التي بيعت بثمن بخس. ثم يقول كروجمان إن الأزمات التي تجتاح اليونان وغيرها من الدول الأوروبية كان من المفروض أن تضع نهاية للتحرر الاقتصادي الحديث (neoliberalism) إلا أن العكس هو الصحيح فقد استغل الرأسماليون بدون أي قيم خُلُقية هذه الأزمات لتعميق التحرر الاقتصادي والاستيلاء على ثروات الشعوب بكل معاني الجشع والطمع.

لقد أوكلت المفوضية الأوروبية عمليات الخصخصة في اليونان إلى صندوق تنمية مقدرات الجمهورية الهيليني (Hellenic Republic Assest Development Fund TAIPED) ويشبه هذا الصندوق وكالة تريهانسلت الألمانية التي تولت أمر خصخصة ممتلكات ألمانيا الشرقية بعد توحيدها مع ألمانيا الغربية. وقد عملت الوكالة الألمانية على مدار سنين على إثراء شركات ألمانيا الكبرى بمئات المليارات على حساب ممتلكات الشعب في ألمانيا بدون مقابل تقريبا. وكانت نتيجة تلك الخصخصات أن انخفض الإنتاج الصناعي في الجزء الشرقي من ألمانيا إلى الثلث وزادت البطالة بين فئة الشباب ووصلت إلى ٦٥٪ بين النساء، وتضاعفت الجريمة ٣ مرات وانخفضت نسبة المواليد بأكثر من ٥٥٪. ويعلق مسؤول خطة الخصخصة اليوناني على ذلك بقوله إن اليونان لن يكون أفضل حالا من سابقته في ألمانيا الشرقية، وقد بدأت اليونان تكتوي بنيران الخصخصة؛ إذ زادت نسبة الانتحار بمعدل حالتين كل يوم منذ بداية إجراءات الخصخصة والتقشف وزيادة الضرائب. ويذكر أن اليونان من أكثر الدول في أوروبا التي تعتمد على الوظائف الحكومية لتشغيل العاملين، ما يعني أن نسبة البطالة في اليونان سوف تزيد عما هي عليه اليوم والتي زادت عن ٢٥٪.

ومما لا شك فيه أن تحرير الاقتصاد والخصخصة وإجراءات التقشف ليست علاجا لأزمة اليونان، إنما هي وَصْفات المرابين وتجار المال لشراء مقدرات الدول بثمن بخس كما حصل في السابق مع دول أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، والتي لا تزال ترزح تحت نير ديون البنك وصندوق النقد الدوليين. ليست هناك حالة واحدة تبين أن وصفات الصندوق وإجراءات التقشف والخصخصة قد أدت إلى انتعاش أو تحسن في اقتصاديات الدول. بل إن كل ما يتوفر من معلومات يدل على أن الفقر يزداد كلما رضخت الدول لإجراءات المرابين ووصفاتهم المميتة. والأشد ضيرا من ذلك أن الحكومات التي تتربع على عروش الدول تتآمر مع المرابين الكبار والدول العظمى على مقدرات شعوبها. فالشعب في اليونان صوت بالأغلبية على عدم الرضوخ لقرارات ألمانيا من خلال المفوضية الأوروبية، إلا أن رئيس الوزراء قد استغل التصويت وقال إن هذا بمثابة تفويض له ليفعل ما يشاء وعمد إلى الرضوخ المذل لقرارات الثلاثي الظالم (صندوق النقد والبنك الأوروبي والمفوضية). وهذا تماما ما جرى في مصر إبان حكم السادات ومبارك والسيسي اليوم، وما جرى في الأردن وتونس والمغرب، وما يجري الآن جهارا نهارا في اليمن وليبيا ومصر وتونس. قروض سخية تأتي للإنفاق على مشاريع استهلاكية كالطرق والموانئ والمطارات، ترهق الدول بالديون، ثم تعجز عن سدادها، ثم تأتي البنوك والدول الدائنة لتشتريها بأقل من ١٠٪ من الثمن الذي أقرضته هذه الدول لبناء هذه المؤسسات. ومن الطرائف أن صندوق النقد كان قد أقرض تشيلي قبل ٢٠ عاما أكثر من مليار دولار لبناء شبكة سكك حديدية ثم عادت تشيلي وباعت الشبكة بأقل من ١٠٠ مليون للدائنين أنفسهم، ما ترتب عليها خسارة ٩٠٠ مليون إضافة إلى «فوائدها» الجمة.

وليس صحيحا أن الشعوب لا تعتبر بغيرها، بل إن الصحيح هو أن الحكومات العميلة رؤساء وملوكاً وأمراء وأنظمتهم العفنة هي التي تتآمر على شعوب مضطهدة مقهورة، يبيعون مقدراتها في سوق النخاسة، ويسومونها سوء العذاب، يفقرون أبناءهم، وينهبون أموالهم، وهم في هذا كما قال الشاعر:

لا يلام الذئب في عدوانه * إن يك الراعي عدو الغنم.**

ومع ذلك فإن الشعوب ينالها إثم السكوت على هؤلاء العملاء وسماسرة الحكم. وإن كان الشعب في البلاد العربية قد بدأ ثورته على الظلم والتعسف، إلا أنه قد ضل طريق النجاة والهدى وعاد كالمغشي عليه يرتطم بأعمدة البنك الدولي وصندوق النقد الممتدة في كل مكان والمسلحة بالعملاء من كل جانب. وكان وما زال على الشعب أن يهتدي إلى النظام الذي يعتقها كليا من ربقة الاستغلال والاستعباد والذل. وهل غير العبودية لله تحرر الإنسان من العبودية للطاغوت؟؟ ■

تتمة كلمة العدد: هايدن الرئيس السابق للسي أي إيه يفضح الوجه ...

شوارع نيويورك، وتزامن ذلك مع نزول المتظاهرين في ٢٠٠ مدينة عالمية تكتوي بنار الرأسمالية المتوحشة للمطالبة بالعدالة الغائبة في غابات «الصراع الدارويني القائم على عقيدة البقاء للأصلح» وما على الفقراء إلا الموت بين الحفر!

ولكننا ندرك جيدا أن الصيحات المطالبة بإعادة الخلافة على منهاج النبوة التي هدرت بها الجموع من قلب عواصم الأنظمة العلمانية في تونس ولبنان وتركيا وصولا إلى إندونيسيا وماليزيا وتركستان هي التي دقت نواقيس الخطر في عواصم الاستعمار الغربية، وأولها واشنطن صاحبة تمثال الحرية المزيف (المرفوع في نيويورك) التي أغمضت عينيها وأصمت أذنيها عن مجازر نيرون العصر عميلها بشار في دمشق، الذي نصرته ليس فقط بعصاباتها وشبيحتها بل أمدته بأفتك الأسلحة عبر عملائها وأدواتها، ولم تبال باستخدام الكيماوي ولا البراميل المتفجرة (تمكن المرصد السوري لحقوق الإنسان من توثيق ١٠٢٦٣ غارة نفذتها طائرات النظام الحربية وبرميلاً ألقته طائرات النظام المروحية على عدة مناطق في قرى وبلدات ومدن سورية، خلال ٥ أشهر، منذ فجر الـ ٢٠١٤/١٠/٢٠، وحتى فجر الـ ٢٠١٥/٣/٢٠) وبرر هايدن السكوت عن بقاء بشار بأنه أهون الشرور (في مقابل انتصار تنظيم الدولة)!

وهنا بيت القصيد في الرسالة التي أراد هايدن توصيلها: أن الشرق الأوسط الجديد سيتم إعادة صياغته وفق المواصفات والمعايير الأمريكية والتي تفرض تدمير المنطقة على رؤوس أهلها كما يحصل في العراق والشام، حتى تتم إعادة صياغة عقول المسلمين الذين أصبحوا الآن مطالبين بالتصدي ليس لتنظيم الدولة بل لأحكام الإسلام وشريعته التي تفرض إقامة النظام السياسي الذي يطبق أحكام الشرع في الداخل ويحمل الدعوة الإسلامية إلى الخارج. ومن هنا جاءت النصيحة المشفقة من هايدن، مع اعتذاره أنه، وهو المسيحي الأوروبي، كما قال، ليس بوسعه تقديم الحل الأمثل وإنما هذه مهمة المسلمين في المنطقة، ولمح إلى أن أوروبا خاضت حرب الثلاثين عاما قبل أن تتخلص من عقدة الفكر الديني المتطرف، وإذا كان هذا هو عنق الزجاجة الذي ستمر به المنطقة للتخلص من الفكر الأصولي المتشدد فعلى أهلها تحمل آلام مخاض الفوضى القادمة، المتجسدة بالصراعات المتعددة: سني - شيعي، عربي - كردي، عربي - إيراني، وتبقى أمريكا «المحسِنَة» ساهرة لتقديم خدماتها حتى لا تخرج الأمور عن السكة الاستعمارية الجديدة التي لا تختلف كثيرا عن السكة السابقة إلا بتغير المستعمِر من الوجه الأوروبي (صاحب رسالة «عبء الرجل الأبيض» - أي عبء تمدين الشعوب المتخلفة) إلى الأمريكي (صاحب رسالة «القدر المحتوم» - أي الذي يحتم على الكاوبوي تمدين الشعوب الهمجية).

أما وقد أسفر سفير الاستعمار عن وجهه الكالح وفضح مخططات سادته في البيت الأسود، فقد آن الآوان لأمتنا أن تخلع من ربقتها كل حاكم طاغية مجرم عميل للغرب، وتتكاتف السواعد المتوضئة للعمل سوية لهدم هذه الكيانات التي فرضها الاستعمار الغربي، وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي بشر بها عبد الله ورسوله ﷺ فتنعم الأمة بمرضاة ربها والعيش بكرامتها وتتبوأ المكانة التي كلفها الله بها وتعود كما كانت ﴿خير أمة أخرجت للناس﴾ ■

* مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إيران وباكستان تعملان معًا لتقوية أعداء الإسلام والمسلمين

بقلم: عبد المجيد بهاتي - باكستان

في الثالث عشر من آب/أغسطس ٢٠١٥م، زار محمد جواد ظريف (وزير خارجية إيران) باكستان، والتقى بسرتاج عزيز (مستشار الأمن الوطني للشئون الخارجية)، ونواز شريف (رئيس وزراء باكستان)، والجنرال رحيل شريف في مقر قيادة الجيش. وهذه الاجتماعات بين الطرفين (باكستان وإيران) لم تقتصر فقط على كسب التأييد للاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة ٥+١ (وهي: الصين، وفرنسا، وروسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا)، ولكن أيضا لمناقشة مسألتين رئيسيتين هما: الطاقة، والأمن.

لقد كانت مناقشات قضية الطاقة مهيمنة على الزيارة، فقد قال عزيز متحدثًا في مؤتمر صحفي مشترك: «اتفقنا على أن زيادة وتيرة التعاون في مجال الطاقة تعتبر إحدى أولويات الشراكة متبادلة المنفعة بين بلدينا». وبعد الاجتماع أكّد نواز شريف وظريف على «ضرورة زيادة التعاون بين البلدين في قطاعات النفط والغاز والطاقة والنقل وغيرها. وأكبر عائق أمام تعزيز التعاون بين إيران وباكستان قد أزيل، من خلال رفع العقوبات، ولذلك فإن العمل على خط أنابيب بين إيران وباكستان يمكن أن يمضي قدمًا بسرعة أكبر».

لقد كان واضحًا أن التركيز الرئيسي في الزيارة هو على مناقشة أفضل السبل لإحياء خط أنابيب الغاز المتوقف بين إيران وباكستان، إضافة إلى إجراء مناقشات حول محادثات السلام في أفغانستان، وكان نقاش الملف اليمني جانبيًا.

لقد أكملت إيران المشروع من جانبها في عام ٢٠١٣م، ولكن تم تعليق العمل على المشروع من قبل الجانب الباكستاني بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية على طهران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل. ومع التوصل إلى اتفاق إيران النووي مع دول ٥+١، أصبحت إيران حريصة على المضي قدمًا في إكمال خط الأنابيب، وتوريد الغاز إلى باكستان والصين وربما الهند. وقد كانت الهند في الأصل جزءاً من المشروع، ولكنها انسحبت تحت ضغط الولايات المتحدة، والآن قد تعيد النظر في موقفها، حيث إن خط أنابيب الغاز الذي يجمع (تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، والهند) باهظ الكلفة بالمقارنة مع الخط الواصل بين إيران وباكستان. وعلاوة على ذلك، فقد حصل هذا الخط على دفعة قوية في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٥م، عندما وافقت الصين على تقديم تمويل للجانب الباكستاني من خط الأنابيب، فخط أنابيب نقل الغاز سيورد لباكستان الغاز، وهو ما تعتبر باكستان في أشد الحاجة إليه، حيث تعاني من نقصٍ حادٍ في الكهرباء.

إن الدافع الرئيسي للصين في دعمها لخط الغاز ليس فقط شراء الغاز لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة، ولكن أيضا لتطوير المنطقة الغربية من الصين من خلال ما يُعرف باسم مشروع طريق الحرير الجديد. وثمة عنصر حاسم في هذا المشروع وهو الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والذي يكلف ٤٦ مليار دولار، وهو ممر سيربط منطقة كاشغر في شينجيانغ بميناء جوادر المطل على بحر العرب عبر طرق سريعة (الطريق السريع الأسطوري كاراكورام بشكل أساسي)، وسكك حديدية، ومجمعات صناعية، وشبكات ألياف بصرية، وفي نهاية المطاف عبر خط الأنابيب. وهذا الخط لن يكون أقل أهمية من الخط الواصل بين (تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، والهند)، فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليو ٢٠١٥م أنهت شركة (SunOasis) الصينية بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في باكستان، بكلفة ٢١٥ مليار دولار، خلال ثلاثة أشهر فقط. كل هذا يعني أن الهند قد تجد في خط إيران - باكستان بديلًا أهم من خط (تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، والهند) أو حتى خط الغاز الواصل بين إيران وسلطنة عمان والهند.

والعائق الرئيسي أمام تدشين خط الأنابيب الواصل بين باكستان وإيران وخط (تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، والهند) هو عدم وجود الاستقرار في أفغانستان التي مزقتها الحروب وبلوشستان، وهذا الظرف هو لمصلحة أمريكا وورقة رابحة لها، وفي الوقت نفسه تواجهها معضلة، فحتى تواجه الهند التوسع السريع للصين إلى آسيا الوسطى بقوة، فإنها بحاجة للدعم بمزيد من الطاقة حتى يسهل الوصول إلى الأسواق في آسيا الوسطى، وبالتالي، فإن صنّاع السياسة في واشنطن لديهم قناعة بضرورة تحقيق الاستقرار في أفغانستان، ووضع حدّ للتمرد في باكستان، ويبدو أن أمريكا حريصة في الوقت الراهن على دعم إيران وباكستان والهند في هذا المسعى.

لا يمل حكام إيران وباكستان من السعي لإرضاء الغرب، وهم في تنافس مع بعضهم البعض لتقوية أعداء الإسلام وإضعاف الأمة الإسلامية، من خلال توفير إمدادات الغاز للهند والصين والدول التي تضطهد المسلمين بشكل روتيني في أماكن مثل كشمير وشينجيانغ، ومن خلال إعطاء أمريكا اليد الاستراتيجية العليا للهيمنة على المنطقة من خلال تقوية الهند باعتبارها حصنًا ضد التوسع الصيني.

لو كانت الخلافة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة قائمة لقامت بقطع إمدادات الطاقة عن الهند والصين لضمان التحرير الكامل لمئات الملايين من المسلمين في كشمير والهند والصين. والأهم من ذلك، فإنه من خلال منع القوى الاستعمارية من الوصول إلى موارد الطاقة الغنية في إيران وباكستان وآسيا الوسطى، فإن دولة الخلافة على منهاج النبوة يمكنها السيطرة على أوراسيا، فتصبح الدولة الأولى الرائدة في العالم ■

الإطاحة ببعض المفسدين لا يحل مشاكل العراق ولا يُحسن الكهرباء

بقلم: علي البدري - العراق

أصدر رئيس الوزراء حيدر العبادي يوم الأحد ٨/٩/٢٠١٥م جملة من القرارات أهمها إقالة نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء والمبادرة بمحاسبة المفسدين وغيرها من القرارات، وذلك على خلفية التظاهرات التي اجتاحت العراق خلال الأيام السابقة بسبب سوء الخدمات وتردي خدمة الكهرباء بشكل قاسٍ، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة إلى فوق ٥٠ درجة مئوية. إن هذه الإجراءات هي لامتصاص نقمة الناس وتهدئة المتظاهرين ووعدهم بتحسين الخدمات ومحاسبة المفسدين.

إن تدمير البنى التحتية بدأ منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣م، ومن ثم بدأت الأزمات تتوالى على هذا البلد المنهك وعلى كل الأصعدة، البلد الذي عانى عشر سنوات من حصار ظالم غاشم، يمر اليوم بأسوأ حالاته ويفتقد لأبسط مقومات الحياة، مشكلة الكهرباء المتواصلة في العراق هي واحدة من آلاف المشكلات التي يعاني منها منذ ابتلائه بالاحتلال البغيض وحكوماته الفاشلة، وإدارتها للعملية السياسية وفقاً لأهوائها ورغباتها ومصالحها، في إطار عملية المحاصصة الطائفية المقيتة ولعبة التوازنات ومراكز القوى التي وضعها الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر) سيئ الصيت، والتي ما زالت تلقي بظلالها على المشهد العراقي، صحيح أن العراق يعاني من نقص حاد بالطاقة الكهربائية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي بعد أن دمرت قوات التحالف شبكته الوطنية خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وما تبعها من حصار اقتصادي أنهك البنية التحتية للبلاد وحتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣. لكن العراقيين لم يعيشوا مثل هذه الأوضاع المأساوية حتى في زمن الحصار الخانق الذي استمر أكثر من عشر سنوات، فبعد أشهر معدودة من العدوان التدميري الأمريكي الذي ألقى قنابل تعادل ثلاثة أضعاف القوة التدميرية لقنبلتي هيروشيما وناغازاكي على العاصمة والمدن العراقية الأخرى، عادت الكهرباء وسائر الخدمات إلى المنازل العراقية وأعيد بناء حوالي ١٢٠ جسرا جرى قصفها بالصواريخ والقنابل.

فمنذ عهد سيئ الذكر بريمر وشبكات الكهرباء ومحطات توليدها تعاني من تذبذب في إنتاج الطاقة الكهربائية وهدر كبير في الأموال وبالعملة الصعبة.. كله بسبب عدم وجود استراتيجية علمية لإنتاج وتوزيع الطاقة رغم كل ما يمتلكه البلد من إمكانيات مادية وعلمية، حيث إن العراق ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، إذ لا تتفوق عليه في هذا المجال إلا السعودية وروسيا. فقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد أن الصادرات النفطية لشهر تموز الماضي بلغت ما يقارب ٩٦ مليون و٢٤٥ ألف برميل فيما بلغت الإيرادات المتحققة قرابة ٤ مليار و٩٠٨ مليون دولار، وتشير الإحصاءات التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية إلى أن العراق سيتقاضى خمسة ترليونات دولار تقريبا من صادراته النفطية بحلول عام ٢٠٣٥، أي بمعدل ٢٠٠ مليار دولار سنويا. وعلاوة على ثرواته النفطية الطائلة، يمتلك العراق أيضاً احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي ومع كل هذه الإمكانيات لا يزال قطاع الكهرباء في العراق من سيئ إلى أسوأ.

إن مشكلة الكهرباء ومثلها سائر معضلات تردي أو انعدام الخدمات في العراق المحتل منذ ٢٠٠٣ ليست مشكلة فنية بل سياسية، فلو كانت فنية لحلتها المليارات من الدولارات التي صرفت لقطاع الكهرباء، منذ مجلس الحكم وحتى اليوم لإصلاح منظومة الطاقة، لكنها مشكلة سياسية مرتبطة بمصالح رأس الأفعى أمريكا أولاً ودول الجوار ثانياً وتحديدًا إيران التي تعتاش على انهيار القطاع الخاص العراقي بسبب انعدام الطاقة الكهربائية.

فالاحتلال الأمريكي لا يسمح بتنفيذ مشاريع الطاقة في العراق ويعيق مشاريع الحكومة وتعاقداتها مع الشركات الأجنبية؛ وذلك لأن أمريكا تريد أن تبقي العراق غير مستقر ومنقسماً شعبياً وسياسياً على أي حكومة هي لا تقدر على تنفيذ أبسط مشروع خدمي وهو مشروع الطاقة الكهربائية، وبذلك تعطي قواتها مبرراً للبقاء، حيث بدون كهرباء لا صناعة ولا زراعة ولا إنتاج ويبقى البلد سوقاً لتصريف المنتجات ومرتعاً للفساد؛ ولذلك بات الاعتقاد السائد أن الاحتلال الأمريكي هو من يقف وراء هذه القضية، ولأسباب يجهلها بعض العامة ولكن هي معلومة لدى الآخرين، ولنا مثال على ذلك الكويت؛ فبعد عملية ما يسمى بتحرير الكويت ١٩٩١م قام الأمريكان بإعادة البيت الكويتي من جديد وفي فترة قياسية قصيرة وعلى رأسها الكهرباء، وهنا نقارن الكويت بالبصرة من حيث المساحة والثروة والاقتصاد، نجد أن البصرة أفضل بكثير من الكويت اقتصاديا وتقارب مساحتها مساحة الكويت، ومع هذا التقارب والتفاضل نرى البصرة تنام في ظلام دامس، وهذا يعني أن هناك خطة خبيثة تقف وراءها دول من أجل إذلال الإنسان العراقي وإلا ماذا يعني أن الكويت تعيد نفسها بعد خراب ودمار لحق بالبنية التحتية لها والبصرة ما زالت خرابة على مستوى الخدمات؟!

بينما ذكر عضو لجنة الطاقة النيابية النائب زاهر العبادي صرح لـ«موازين نيوز»، إنه «وللأسف ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن أسباب تردي واقع الكهرباء في العراق مشخصة وتعود إلى سوء التخطيط والفساد الإداري والمالي المتفشي في الوزارة وهناك لوبيات كبيرة تعمل في الوزارة ومنتشرة في العراق لا تريد إيصال الكهرباء إلى المواطنين».

بينما أكدت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد في ٢٠١٣/٧/١٤ «أن الأموال المصروفة على قطاع الكهرباء في العراق أكثر من ميزانيات البحرين والكويت والإمارات». وقالت في بيان صحفي «إن الأموال تعادل عشرة أضعاف ميزانية البحرين البالغة ٥,٥ مليارات دولار وأكثر من ميزانيتي الكويت والإمارات بكثير». وأضافت السعد «إن الحكومة صرفت على مشاريع الطاقة الكهربائية ما يقارب من ٢٧ مليار دولار فيما أنفق المواطنون أكثر من ٨٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر الماضية وذلك بشهادة وزارة المالية». وأشارت إلى «إن وزارة الكهرباء صرفت أموالا هائلة تكفي لشراء أصول شركة جنرال إلكتريك بكل فروعها وخطوطها الإنتاجية وتغطي تكاليف نقلها إلى بادية السماوة أو إلى أهوار العمارة لكي تباشر من هناك بإنشاء محطات جديدة للطاقة في كل مدينة عراقية».

من أجل كل هذا تظاهر البصريون ومعظم محافظات العراق؛ فالكهرباء قدحت شرارة انتفاضة متعددة الرؤوس متشعبة المطالب، إنها الشرارة التي قدحت من أسلاك الكهرباء الخاوية، وسوف تحرق الأخضر واليابس إن شاء الله والقشة التي ستقصم ظهر البعير. فمظاهرات البصرة امتد أوارها لتغطي مساحة العراق من جنوبه إلى شماله وسوف لن يحمي الحكومة وأعوانها رصاص فرسانها، فغضب الشعب العارم هذه المرة ربما سيكون مسماراً يُدق في نعش حكومات الاحتلال حيث ستطيح أزمة التيار الكهربائي بتلك الحكومة وبالصعقة الكهربائيةالمميتة.

وعلى أهل العراق أن يدركوا أن فشل أنظمة الحكم المتعاقبة على إدارة البلد وتوفير الأمان والازدهار وسائر الخدمات ومنها الكهرباء هو بسبب تمسكها بالديمقراطية، إذ إن الديمقراطية تقوم على سيادة البشر، حيث تسمح للحكام بالتلاعب بالقوانين للحفاظ على مصالحهم الخاصة ومصالح أسيادهم المستعمرين. وهكذا فإنه في الديمقراطية يجتمع الحكام والمعارضة معًا في البرلمان لإجراء تعديلات دستورية وسنّ قوانين وقواعد وفقًا لأهوائهم ورغباتهم، ولمنح غطاء قانوني للإملاءات الاستعمارية، ونهب المال العام والتلاعب به وضمان خسائر جسيمة لاقتصاد البلد وأمنه. إذ إنه لا يمكن أبدًا أن يكون لدينا أي أمل في الديمقراطية، بغض النظر عمّن يأتي للحكم، والتمسك بها هو كالضرب بالمطرقة على أقدامنا، يشلّ أيّة حركة ممكنة للتغيير الحقيقي.

وبالتالي هناك كيفية واحدة للتعامل مع هذه الديمقراطية العفنة التي جاء بها المحتل الأمريكي، وهي إلغاؤها فورًا، وأن نستبدل بها نظام الحكم في الإسلام، النظام الذي ارتضاه لنا رب العزة العالم بما يصلح حالنا، فقد تنعَّم المسلمون بالأمن والعدل على مر العصور في ظل حكم الإسلام، ابتداء من عهد رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، مرورًا بالخلفاء الراشدين، حتى هدم المستعمرون البريطانيون الخلافة العثمانية في تركيا في عام ١٩٢٤م فقد وفّر نظام الحكم الإسلامي لرعاياه من المسلمين وغير المسلمين الأمن والازدهار داخل الدولة وخارجها.

قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة تبارك: ١٤] ■

السيسي يصدر مرسوما بقانون جديد لمكافحة الإرهاب في مصر

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مرسوما بقانون جديد لمكافحة الإرهاب رغم الانتقادات الكثيرة له من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي ترى أنه يهدف لإسكات المعارضة ويوسع من سلطات أجهزة الأمن. وتدافع الحكومة ومؤيدوها عن القانون وترى فيه ضرورة لمواجهة هجمات المتشددين التي أسفرت عن مقتل المئات من رجال الشرطة والجيش منذ إعلان القوات المسلحة عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين عام ٢٠١٣ إثر احتجاجات حاشدة على حكمه. ويجرم القانون نشر أي رواية تتناقض مع الرواية الرسمية بشأن الهجمات الإرهابية. وبموجب المادة ٣٥ من القانون يُعاقب الصحفيون وغيرهم بغرامة تتراوح من ٢٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف جنيه مصري إذا قاموا بنشر «أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية... بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع». وعُدلت هذه المادة في القانون الذي أقره السيسي وكانت تنص قبل التعديل على عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنتين لكن الصحفيين يقولون إن الغرامة المالية كبيرة جدا وسيعجز الكثير منهم عن سدادها وهو ما قد يفضي في النهاية إلى حبسهم. وتنص المادة ٢٩ من القانون على عقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس سنوات لكل من أنشأ أو استخدم موقعا الكترونيا «بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية». وينتقد معارضون هذه المادة ويقولون إنها فضفاضة وقد تستخدم ضد أي شخص ينتقد الحكومة في الفضاء الالكتروني. (رويترز)

الراية: **هكذا هو حال الحكام في بلاد المسلمين، يقومون بتفصيل القوانين على قياس ظلمهم وتسلطهم على رقاب الناس، وبما يسمح لهم بأن يُسكتوا كل صوت من الممكن أن يرتفع في وجوههم... ونظرة في بعض مواد هذا القانون تؤكد ذلك.**